

وإذا كان في التركة دين على الناس فأدخلوه في الصلح كان
عليان يخرجوا المصلح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل
وإن اشترطوا أن يبرأ العزما منه ولا يرجع عليهم بنصيب
المصلح فالصلح جائز **كتاب الهبة**
الهبة تصح بالإيجاب والقبول وتتم بالقبض فإن قبض
الموهوب له في المجلس بغير إذن الواهب جاز وإن قبض
بعد الأثر أو لم يتبع إلا أن ياذن له الواهب في القبض
وتعقد الهبة بقوله وهبت وتخليت وانطقت وطعمت
هذا الطعام وجعلت هذا التوبك لك وأمرتك هذا
الشيء وعلمتك علي هذه الدابة إذا توي بالجلان للهبة
ولا تجوز الهبة فيما يقسم المحوزة منسومة وهبة
المشاع فيما لا يقسم جائزة ومن وهب شخصاً متاعاً فالهبة
فاسدة فإن قسمة وسلة جاز ولو وهب دقيقاً في حنطة
أو دهناً في مسم فالهبة فاسدة فإن طخروا سماً لم يجز
وإذا كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وإن
لم يجز فيها قبضاً وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة
ملكها الابن بالعقد وإن وهب له أجنبي هبة تمت قبض

الأب

الأب وإذا وهب لليتيم هبة فقبضها له ولديه جاز فإن
كان في حجره فقبضها له جاز وكذلك إن كان في حجر
أجنبي يربيته فقبضه له جاز وإن قبض الصبي الهبة
بنفسه جاز وإذا وهب أثنان من واحد وإذا جاز وإن
وهب واحد من اثنين لم يتصح عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال أبو يوسف ومحمد يصح وإذا وهب لأجنبي هبة
فله الرجوع فيها إلا أن يعرضه عنها أو يزيد زيادة متصلة
أو يوقد أحد المتعاقدين أو يخرج الهبة من ملك الموهوب
له وإن وهب لذي رحم محرم منه فلا رجوع فيها وكذلك
ما وهب أحد الزوجين للأخر وإذا قال الموهوب له
لواهب حد هذا عوضاً عن هبتك أو بدلاً عنها أو في
مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع وإن عوضه
أجنبي عن الموهوب له متبرعاً فقبض الواهب العوض
سقط الرجوع وإذا استحق نصف العوض لم يرجع في
الهبة شيء إلا أن يرد ما بقي من العوض ثم يرجع ولا
يصح الرجوع في الهبة إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم وإذا
تلفت العين الموهوبة ثم استحقها مستحق فبطل الرجوع